

## القانون الواجب التطبيق على التعاقد فيما بين غائبين في عقود التجارة الإلكترونية دراسة تحليلية

اواز سليمان دزايي

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق

Email: awazdizaye44@gmail.com

### الملخص:

نتيجة لتزايد النشاط التجاري الإلكتروني داخلياً ودولياً على حد سواء وانسجاماً مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الإنترنت، ولتوفير الأسس والاطر القانونية للمعاملات الإلكترونية من خلال وسائل الاتصالات الحديثة وتشجيع صناعة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات وتنميتها ومواكبة التطورات القانونية في الجوانب الإلكترونية وتطويع النظام القانوني التقليدي بما ينسجم مع نظم تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة فقد اصدر المشرع العراقي قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (87) لسنة 2012 والذي حاول تنظيم مسألة العقود الإلكترونية إلا أن هناك مشكلة قد غابت عن المشرع العراقي من حيث معالجتها وهي مسألة تحديد مكان ابرام العقد وبالتالي حل مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق، فلا هو حدد مكان ابرام العقد التجاري الإلكتروني بدقة تمنع الوقوع في إشكالية تنازع القوانين ولا هو أحال بنص صريح الى نص المادة 1/25 من القانون المدني العراقي وبالتالي يتم حل هذه المشكلة، فكان لزاماً علينا ان نتصدى الى إشكالية مكان ابرام العقد وتحديد القانون الواجب التطبيق.

**الكلمات المفتاحية:** العقد التجاري الإلكتروني، القانون الواجب التطبيق، التعاقد ما بين غائبين، المسؤولية العقدية، العقد.

### بوخته:

گرنگی بازگانی ئەلیکترۆنی لە ڕیگەی ئینتەرنێتەوه و بەکارهێنانەکانی ڕۆژ بە ڕۆژ زیاتر دەبێت و گریبەستەکان نامرازی سەر مەکین کە فرۆشیاران و کڕیاران لە ڕیگەی ئەم تۆرمۆه بەکاری دەهێنن.

بەلام قۆناغی گریبەستکردن و کۆبوونەوهی ئەو دوو وەسپەتنامەیە لە بواری ئەو گریبەستانەدا کە لە دورمۆه ئەنجام دەدرێن، کێشەیی زۆر لەسەر مێزە کە دەورۆژنێت کە دەبێت چارەسەر بکڕین. بۆ ئەوهی بتوانرێت بە ڕوونی تیشک بخەینە سەر ئەو تاپیەتمەندییە کە ئەم گریبەستانە بەو شێوەیە کە ئەنجام دەدرێن جیا دەکاتەوه لەو گریبەستانە کە بە شێوازی تەقڵیدی لە چوارچۆی ئەمادەبوونی فیزیکی بەئێندەرەکاندا ئەنجام دەدرێن، لە دیارترین کێشەکان کە سەر هەلەدەن کێشەیی دیاریکردنی کات و شوینی ئەنجامدانی ئەو گریبەستانە، بەهۆی گرنگی دیاریکردنی هەریەکێکیانەوه، کە:

1. دیاریکردنی کاتی ئەنجامدانی گریبەستە کە ئەم بابەتەیی خوارمۆه بۆ نێمە دیاری دەکات:

- گریبەستی ئیجابی، و بەم شێوەیەش خۆبەدوورگرتن لە هەریەکێک لە لایەنەکان کە تاکلاینە وازی لێهێنیت.
- ب. کاریگەرییەکانی گریبەستە کە - لەم ساتەمۆختەوه - لە گواستەوهی خاوەندارێتیەوه دێت هەر کە گریبەستە کە ئەنجامدرا، هەروەها دیاریکردنی بەرپرسیاریتی لەدەستدانی مۆلک و مائی فرۆشراو.
- ت. دەست بەکە بە حیسابکردنی یاسای بەسەرچوون.

2. پرسی دیاریکردنی شوینی گریبەستە کە لە ژێر روشنایی خۆیدا دیاری دەکریت:

- أ. دادگای کارا بۆ رەچاوکردنی ئەو ناکۆکییە کە لە نێوان هەردوو لایەن لە پەیمۆندی لەگەڵ گریبەستە کەدا سەر هەلەدات.
- ب. یاسای کارپیکراو بۆ گریبەستە کە.



## المقدمة:

إن التطور الهائل الذي حققه الانسان في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات والاتصالات أسهمت الى حد كبير في ظهور التجارة الالكترونية والتي اصبحت في الآونة الاخيرة تشهد نمواً متساعداً لما تتميز بها من سرعة في ابرام العقود حيث يمكن للفرد أن يتعاقد على ما يرغبه من خلال الضغط على لوحة المفاتيح الموجودة بالحاسب أو حتى جهاز الهاتف المحمول الذي بين يديه، وتعد التجارة الالكترونية واحدة من المتغيرات الجديدة في عصر العولمة والحوسبة التي دخلت حياتنا بقوة وأصبحت شائعة الاستخدام.

إن السعي لإيجاد الحلول اللازمة للمشكلة التي نحن بصددتها والتي تتمثل بتحديد لحظة ابرام العقد التجاري الالكتروني وتحديد القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الالكترونية أمر في غاية الأهمية، فنحن امام تقنية متقدمة تلعب دوراً في محتوى العقد ومناسبة ابرامه من عدمه، فهل يمكن التوفيق بين القواعد المستقرة للالتزامات العقدية، وبين هذه الصور من المعاملات الالكترونية؟

ويلاحظ ان اشكالية الزمان والمكان لا تثار عندما يتعاقد الطرفان عبر وسيلة الكترونية في مجال جغرافي واحد محكوم بقانون واحد، وهذا يصدق بالنسبة للتجارة الداخلية، في حين ان التجارة الدولية لا تتمتع بهذا القدر من التنظيم القانوني، فظهور القصور في هذا المجال ازداد بظهور التجارة الالكترونية والانترنت.

## أهمية البحث وسبب اختياره

تتجلى أهمية تحديد زمان ومكان ابرام العقد التجاري الالكتروني وتحديد القانون الواجب التطبيق على هذا النوع من العقود، لما يترتب على هذا التحديد من نتائج قانونية مهمة، حيث ان معرفة زمان ابرام العقد يتحدد بناء عليه وقت انتقال الملكية والوقت الذي يحق فيه للشخص العدول وتحديد الطرف الذي يقع عليه تبعه الهلاك وحساب بداية مواعيد التقادم، كذلك من حيث جواز التمسك بدعوى عدم نفاذ التصرف، كذلك عند صدور قانون جديد يعدل في شروط انعقاد العقد فان القانون الجديد لا يسري على العقود التي تمت قبل نفاذه تطبيقاً لمبدأ عدم سريان القانون على الماضي<sup>(1)</sup>.

وكذلك الحال بالنسبة لمكان ابرام العقد حيث يتحدد بناءً عليه القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بالفصل في النزاع الناشئ عنه وهذا ما أشارت اليه الفقرة (1) من المادة (25) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 والتي نصت على أنه: ((1). يسري على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً، فإذا اختلفا يسري قانون الدولة التي تم فيها العقد مالم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف ان قانوناً اخر يراد تطبيقه)).

وتجدر الملاحظة إلى أن قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 قد نظم تحديد زمان ومكان انعقاد العقد الالكتروني بعد أن جوز ابرام العقد بالوسائل الالكترونية وذلك في المادة 18 فقرة أولاً منه<sup>(2)</sup>، إضافة الى تعريفه للعقد الالكتروني في الفقرة حادي عشر من المادة الأولى من هذا القانون، وسوف نسلط الضوء على هذه المسألة لاحقاً.

## إشكالية البحث

مما لا شك فيه ان التجارة الالكترونية تثير العديد من المشكلات القانونية والعملية التي تحتاج الى حل، إذ ان العقد هو الوسيلة الاساسية التي من خلالها تتم التجارة الالكترونية، ولا بد من ان يأتي القانون لينظم جميع مراحلها وجوانبها لأنه من احدى اهم المشكلات التي تواجهنا من خلال هذا النوع من التجارة هي مسألة اشكالية زمان ومكان ابرام العقد التجاري الإلكتروني إن تم فيما بين غائبين، ذلك لان العقد تجارياً كان أم مدنياً قد لا يتم ابرامه من خلال اتحاد مجلس العقد حكماً بل قد يكون هناك فاصل زمني ما بين الإيجاب والقبول هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك إشكالية أخرى تتعلق بالبحث وتتمثل بتحديد القانون الواجب التطبيق على العقد التجاري الإلكتروني، يضاف الى ذلك اشكالية معرفة مكان انعقاد العقد التجاري الإلكتروني إن كان الموجب أو القابل هو خارج العراق، لأن المادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 قد اعتبرت إن مقر عمل الموجب والقابل هو مكان ابرام العقد، فلو فرضنا أن مقر عمل الموجب أو محل اقامته هو في دمشق وإن مقر عمل القابل أو محل اقامته هو في بغداد فكيف يمكن تحديد مكان ابرام العقد؟ وهل إن هذه المادة قد نسخت نص المادة (87) من القانون المدني العراقي التي اخذت بالعلم بالقبول؟ خصوصاً وأن المشرع في قانون التوقيع الإلكتروني لم ينص على الغاء النصوص الاخرى التي نظمت اي مسألة من مسائل القانون.

(1) الدكتور مالك دوهان الحسن، شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الألتزام، مطبعة الجامعة، بغداد، 1973، صفحة 187.

(2) حيث نصت على أنه: (يجوز ان يتم الإيجاب والقبول في العقد بوسيلة الكترونية).

## منهجية البحث

اخترنا لغرض الوصول الى النتائج التي نطمح اليها في هذا البحث أن يكون منهج البحث هو المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الخاصة ببحثنا وصولاً الى غاية البحث، وهي تحديد لحظة انعقاد العقد ومعرفة القانون الواجب التطبيق على العقود التجارية الإلكترونية.

## خطة البحث

لغرض تحقيق الهدف من هذا البحث لتسليط الضوء على اشكالية إبرام العقد التجاري الإلكتروني نقسم الموضوع الى مبحثين وفقاً للتقسيم التالي:

- المبحث الأول- تحديد لحظة انعقاد العقد التجاري الإلكتروني
- المطلب الأول- المقصود بالعقد التجاري الإلكتروني وتمييزه عن العقد التجاري التقليدي
- الفرع الأول- تعريف العقد التجاري الإلكتروني
- الفرع الثاني- تمييز العقد التجاري الإلكتروني عن العقد التجاري التقليدي
- المطلب الثاني- تحديد لحظة انعقاد العقد التجاري الإلكتروني
- المبحث الثاني- القانون الواجب التطبيق في عقود التجارة الإلكترونية
- المطلب الأول- إرادة المتعاقدين وأثرها على تحديد القانون الواجب التطبيق الذي يحكم العقود الإلكترونية
- المطلب الثاني- المعايير المعتمدة لحل مشكلة تنازع القوانين في العقود الإلكترونية
- الخاتمة
- النتائج والتوصيات

## المبحث الأول- تحديد لحظة انعقاد العقد التجاري الإلكتروني

لمعرفة مدى تشابه العقد التجاري الإلكتروني بالعقد التجاري التقليدي وبالتالي معرفة فيما لو كانت القواعد التي تنظم العقدين تختلف عن الأخرى من جانب، إضافة الى معرفة تحديد لحظة انعقاد العقد التجاري الإلكتروني من جانب آخر فقد آثرنا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول منه تحديد المقصود بالعقد التجاري الإلكتروني وتمييزه عن العقد التجاري التقليدي، أما المطلب الثاني فسوف نسلط فيه الضوء على تحديد لحظة انعقاد العقد من حيث الزمان والمكان، وكما يلي:

## المطلب الأول- المقصود بالعقد التجاري الإلكتروني وتمييزه عن العقد التجاري التقليدي

العقود التي تقع في البيئة التجارية لا حصر لها، سواء كانت مسماة أم غير مسماة، وتخضع العقود التجارية لأحكام الالتزامات التجارية كقاعدة عامة، على ان المشرع العراقي في القانون التجاري رقم (30) لسنة 1984 قد انتقى بعضاً من العقود التجارية ووضع لها قواعد تفصيلية خاصة<sup>(3)</sup>.

ولغرض التعرف الى العقد التجاري الإلكتروني وتمييزه عن العقد المدني فسوف نقسم هذا المطلب الى فرعين يكون الفرع الأول موسوماً بعنوان تعريف العقد التجاري الإلكتروني، أما الفرع الثاني فيكون بعنوان تمييز العقد التجاري الإلكتروني عن العقد التجاري التقليدي، نتناولهما بالبحث تباعاً وكما يلي:

## الفرع الأول- تعريف العقد التجاري الإلكتروني

العقد سواء كان تجارياً أم مدنياً فإنه لا يخرج عن كونه عقداً، وقد عرفه المشرع العراقي في المادة (73) من القانون المدني العراقي بأنه: (العقد هو ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه). فالعقد التجاري ينطبق عليه ذات التعريف الوارد في القانون المدني<sup>(4)</sup>.

(3) راجع بالمعنى ذاته: الدكتور باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015، صفحة 173.

(4) الدكتور حورية لشهب، النظام القانوني للعقود التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، نوفمبر، 2007، صفحة 224.

أما ما يخص العقد الإلكتروني فإن المشرع العراقي قد عرّفه في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 وذلك في المادة 1/عاشراً والتي نصت على أنه: (العقد الإلكتروني- ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه والذي يتم بوسيلة إلكترونية).

نخلص من ذلك بأن الفرق بين العقد التجاري التقليدي والعقد التجاري الإلكتروني يتمثل بالوسيلة الإلكترونية التي تم تنظيم العقد الإلكتروني عن طريقها<sup>(5)</sup>.

### الفرع الثاني- تمييز العقد التجاري الإلكتروني عن العقد التجاري التقليدي

قبل الدخول في التمييز بين العقد التجاري الإلكتروني والتقليدي نقول إن العقد الإلكتروني هو عقد عادي إلا أنه يكتسب الطابع الإلكتروني من الطريقة التي ينعقد بها أو الوسيلة التي يتم إبرامه من خلالها<sup>(6)</sup>. واستناداً إلى قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية فإن الاختلاف بين كل من العقد التجاري الإلكتروني والعقد التجاري التقليدي يتمثل بما يلي:

1. من حيث الوسيلة التي ينعقد فيها العقد: حيث إن العقد التجاري الإلكتروني ينعقد عن طريق الوسائل الإلكترونية فقط وما عداها فنكون أمام عقد تجاري تقليدي.
2. من حيث أدلة الإثبات: إذ إن دليل الإثبات للعقد الإلكتروني يتمثل بالمستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني لكي نكون أمام دليل إثبات يعتد به قانوناً يساوي من حيث حجته القانونية السند العادي<sup>(7)</sup>، في حين إن إثبات العقد التجاري التقليدي يكون بأدلة الإثبات المنصوص عليها في قانون الإثبات رقم (107) لسنة 1979.
3. من حيث أنواع الأعمال التجارية: فوفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني يخرج العمل التجاري عن اعتباره عقداً إلكترونياً خاضع لقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية إن كان يتعلق بأموال غير منقولة -باستثناء عقود الإيجار الخاصة بها- وذلك استناداً للمادة 3 ثانياً ج من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية<sup>(8)</sup>، وبالتالي فتكون محكمة بأحكام قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 كونها عمالاً تجارية مادامت بقصد الربح استناداً للمادة 5 أولاً منه<sup>(9)</sup>.

### المطلب الثاني- تحديد لحظة انعقاد العقد التجاري الإلكتروني

لتحديد اللحظة التي ينعقد فيها العقد الإلكتروني من حيث الزمان والمكان فقد أثرنا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نوضح في الفرع الأول منه زمان انعقاد العقد الإلكتروني، أما الفرع الثاني فنسلط الضوء فيه على مكان إبرام العقد الإلكتروني، وكما يلي:

### الفرع الأول- تحديد زمان إبرام العقد التجاري الإلكتروني

لغرض تحديد زمان إبرام العقد التجاري الإلكتروني فإننا سوف نسلط الضوء على نقطتين: وهي تحديد زمان إبرام العقد التجاري التقليدي وتحديد زمان إبرام العقد التجاري الإلكتروني وكما يلي:

### أولاً- تحديد زمان إبرام العقد التجاري التقليدي

لا يختلف إبرام العقد من الناحية المادية التقليدية كثيراً عن إبرام العقد الإلكتروني فهناك تشابه بين العقدين من ناحيتي ركني السبب والمحل إلا أن الاختلاف يظهر في ركن الرضا من حيث وسيلة التعبير عن إرادتي الإيجاب والقبول وتواجه القضاء صعوبات تتمثل في ضبط زمان إبرام العقد ومكانه وكذلك مكان التنفيذ<sup>(10)</sup>.

(5) الدكتور لورنس محمد عبيدات، والدكتور محمد فواز مطلق، العقود الإلكترونية والبيئة الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المقالة 4، المجلد 20، العدد 2، 2018، صفحة 70.

وقد عرف قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 الوسائل الإلكترونية في المادة 1/ سابعا بأنها: (أجهزة أو معدات أو أدوات كهربائية أو مغناطيسية أو صوتية أو كهرومغناطيسية أو أية وسائل أخرى مشابهة تستخدم في إنشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها).

(6) نواف محمد مفلح النيابات، الالتزام بالتصوير في العقود الإلكترونية، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، 2013، صفحة 18.

(7) لتفاصيل أكثر، راجع الأستاذ الدكتور عباس العبودي، شرح أحكام قانون الإثبات، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، صفحة 341 وما بعدها.

(8) والتي نصت على أنه: "ثانياً لا تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي: ج. المعاملات المتعلقة بالتصرف بالأموال غير المنقولة بما في ذلك الوكالات المتعلقة بها وسندات ملكيتها وإنشاء الحقوق العينية عليها باستثناء عقود الإيجار الخاصة بهذه الأموال."

(9) والتي نصت على أنه: "تعتبر الأعمال التالية عمالاً تجارية إذا كانت بقصد الربح، ويفترض فيها هذا القصد ما لم يثبت العكس:

أولاً: شراء أو استئجار الأموال منقولة كانت أم عقاراً لأجل بيعها أو إيجارها."

(10) لتفاصيل أكثر راجع: نجلاء عبد حسن وعبد الرسول عبد الرضا، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، مجلة جامعة بابل/العلوم الإنسانية/المجلد 21/العدد 2، 2013، صفحة 341.

ان لتحديد زمان ابرام العقد التجاري الإلكتروني دوراً أساسياً<sup>(11)</sup> لأن هذا النوع من العقود تبرم غالباً ما بين غائبين<sup>(12)</sup>، وحتى لو كان التعاقد ما بين الطرفين بمجلس عقد حكومي<sup>(13)</sup> فإن التعاصر بينهما يكون من خلال وسيلة إلكترونية<sup>(14)</sup>. أما ما يتعلق بالعقد التجاري التقليدي فيكون خاضعاً للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون التجاري والقانون المدني باعتبار إن الأخير هو المرجع في حال غياب النص في القانون التجاري حول مسألة معينة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر نقول إنه إذا كانت القاعدة العامة تذهب إلى ان تحديد المكان يتبع تحديد زمان العقد التقليدي، فان الامر يختلف في العقود الالكترونية اذ يختلف مكان العقد عن زمانه، فقد ينعقد العقد التقليدي حقيقة بالتواجد المادي للطرفين في مجلس عقد واحد، فهنا يتحد مجلس العقد حقيقةً، وقد يجمع الطرفين زمان واحد مع اختلاف المكان، كان يتصل الموجب وهو في محافظة السليمانية بالقابل وهو في تركيا في ذات الوقت، فهنا يعتبر مجلس العقد قد انعقد حكماً، أما إذا لم يتحد لا حقيقة ولا حكماً فهنا نكون أمام تعاقد ما بين غائبين لا يجمعهما لا زمان واحد ولا مكان واحد، ونتيجة لهذا الفرض الأخير – التعاقد ما بين غائبين – فقد ظهرت عدة نظريات لحل هذا المشكلة وهي **نظرية اعلان القبول**<sup>(15)</sup>، والتي مقتضاها بأن العقد ينعقد في الزمان والمكان الذين يعلن فيهما القابل قبوله للإيجاب ودون الحاجة إلى إرسال القبول إلى الموجب أو حتى علم الأخير به<sup>(16)</sup>. وقد انتقد الفقه هذه النظرية، ولم يكن لها حظ في التشريعات إلا بعدد قليل من الدول<sup>(17)</sup>. ثم ظهرت على انقاضها **نظرية تصدير القبول** التي يرى أصحابها أن العقد ينعقد في وقت وفي زمان تصدير القبول اي في الوقت الذي يصبح فيه اعلان هذا القبول نهائياً<sup>(18)</sup>، وعيب هذه النظرية انه اذا كان اعلان القبول غير كافياً لتتمام العقد فكيف يزيده التصدير قيمة قانونية؟<sup>(19)</sup>. ثم ظهرت **نظرية وصول أو تسليم القبول**، والتي مقتضاها ان وقت وصول الرسالة المتضمنة للقبول الى الموجب هو وقت انعقاد العقد، والمقصود بالوصول هنا السيطرة الفعلية للموجب على الرسالة المتضمنة للقبول بحيث تكون تحت تصرفه ومن ثم يعتبر العقد قد ابرم وذلك سواء أكان الموجب قد علم فعلاً بالقبول أم لم يعلم به<sup>(20)</sup>، كذلك يذهب انصار هذه النظرية الى ان العقد ينعقد بين الغائبين في الزمان والمكان اللذين يسلم فيهما القبول الى الموجب والحجة في ذلك هي انه اذا كان حقاً من الناحية النظرية ان العقد ينعقد بقبول الايجاب – حيث تلتقي الارادتان فانه يبدو غريباً ان يبرم العقد دون علم أحد اطرافه " لذلك وجب في رأيهم – ان يعود قبول من وجه اليه الايجاب الى الموجب حتى تلتقي الارادتان حقيقة<sup>(21)</sup> على ان وصول القبول قرينة على علم الاخير به<sup>(22)</sup>. ويؤخذ على هذا المذهب انه لا يزيد في قيمته عن مذهب التصدير، فان وصول القبول الى الموجب دون علمه لا يزيد عن اعلان القبول شيئاً من الناحية القانونية<sup>(23)</sup>. وقد تبني نظرية الوصول الاتفاق الاوربي النموذجي للتبادل الالكتروني للبيانات<sup>(24)</sup>، وقد سايره في هذا الموقف العقد النموذجي الاوربي للتبادل الالكتروني، واتفاقية ايدك لسنة 1990 التي أعدها مجلس التبادل الالكتروني في كندا.

وبتطبيق هذه النظرية (تسليم القبول) فإن لحظة ابرام العقد هي لحظة تسليم الرسالة المحتوية لقبول القابل الى الموجب، ولا يهم بعد ذلك اذا قام القابل بفتح الرسالة وعلم بمضمونها ام لا<sup>(25)</sup>.

- (11) المحامي الدكتور محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية – دراسة مقارنة –، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2006، صفحة 70. وراجع أيضاً: سمير عبد السميع الاودن، العقد الالكتروني – منشأة المعارف – الاسكندرية-2005 - صفحة 59-60
- (12) المحامي الدكتور محمد فواز المطالقة، المرجع السابق، صفحة 70.
- (12) سمير عبد السميع الاودن، العقد الالكتروني – منشأة المعارف – الاسكندرية-2005 - صفحة 59-60
- (13) المحامي الدكتور محمد فواز المطالقة، مرجع سابق، صفحة 70.
- (14) سمير عبد السميع الاودن، المرجع السابق، صفحة 60.
- (15) Frajaville – cour de droit civil- Licece. Zene Arnee -T.Ier 1951 – 1952- P.113.
- نقلًا عن السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار الجامعات المصرية للنشر، 1952، صفحة 241، و د. مالك دوهان الحسن – المرجع السابق صفحة 187.
- (16) نواف محمد مفلح الذيابات، مرجع سابق، صفحة 32.
- (7) السنهوري – المرجع السابق – صفحة 241، وراجع أيضاً الدكتور محمد فواز المطالقة – المرجع السابق صفحة 70.
- (18) السنهوري – المرجع السابق صفحة 241.
- (19) فالكاتب في البريد – في فرنسا يعتبر ملك المرسل مادام لم يتسلمه بعد المرسل اليه (نقلًا عن د. مالك دوهان الحسن)، المرجع السابق، صفحة 188، وراجع أيضاً سمير عبد السميع الاودن – المرجع السابق – صفحة 60. وراجع أيضاً الدكتور محمد فواز المطالقة، المرجع السابق، صفحة 71، والمحامي عدنان غسان برانيو – ابحاث في القانون وتقنية المعلومات – شعاع للنشر والعلوم – سورية – حلب – ط 1 2007 صفحة 212.
- (20) د. خالد ممدوح ابراهيم، ابرام العقد الالكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، صفحة 378.
- (21) انظر Frejaville، op. cit. p. 114، نقلًا عن د. مالك دوهان الحسن – المرجع السابق، صفحة 189
- (22) السنهوري، المرجع السابق، صفحة 242
- (23) السنهوري، المرجع السابق، صفحة 242
- (24) جامعة مولود معمري تيزي وزو – كلية الحقوق والعلوم السياسية تاريخ المناقشة/8/2012 متاح على الموقع lib.imamhussain.org
- (25) سمير عبد السميع الاودن – المرجع السابق، صفحة 60

الا ان هذا المذهب قد اخذ عليه بان الوصول لا يعد قرينة على العلم بما ورد في الرسالة المرسله، فإعطاء التقرير يكون تأييد على وصول البيانات ولكن هل يمكن قراءتها؟ وبالتالي فإن الاخذ بهذا المذهب يكون مجحفا بحق الموجب وقد يؤدي لهدر حقوق الطرفين ويمكن استخدامه ذريعة للهروب من الالتزام العقدي<sup>(26)</sup> مما يؤدي للبحث عن رأي اخر أوسع واشمل يحمي حقوق الاخرين من الهدر.

ونتيجة لتلك الانتقادات فقد ظهرت نظرية العلم بالقبول أي علم الموجب بقبول القابل بشكل واضح وصريح وحسب هذه النظرية فإذا تم ارسال رسالة البيانات متضمنة القبول وتم استلامها من قبل الموجب وعلم بالتعبير عن ارادته بإبرام العقد الذي تم ارسال الايجاب من اجله ضمن هذه اللحظة يعتد بالقبول ويعتبر هذا الوقت هو وقت القبول، وبهذا الرأي قد أخذ المشرع العراقي في المادة (87) من القانون المدني على أن هذا الرأي مقيد بعدم وجود اتفاق أو نص آخر يقضي بخلاف ذلك<sup>(27)</sup>.

### ثانياً- زمان إبرام العقد التجاري الإلكتروني

استناداً لقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات المالية فإن زمان ابرام العقد الإلكتروني يحدد من حيث الأصل بالاتفاق بين الطرفين، أي كانت صيغة ذلك الاتفاق، سواء كان الاتفاق على أن يقوم المرسل اليه (القابل) بإعلام الموقع (الموجب) بتسلم المستند الإلكتروني بأي وسيلة كانت الكترونية أم عادية، أم كان ذلك بالقيام بأي إجراء أو تصرف يشير إلى أنه تسلم المستند استجابة لذلك الطلب أو الاتفاق<sup>(28)</sup>، فإن علق الموقع (الموجب) اثر العقد على تسلمه اشعار من المرسل اليه (القابل) فعلى الأخير اشعاره سواء حدد له أجل أم لم يحدد، على أن عدم تحديد اجل للإشعار يعطي الحق بعد ذلك للموقع (الموجب) بأن يحدد للمرسل اليه مدة معقولة لغرض اشعاره بالقبول<sup>(29)</sup>.

أما إذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين على زمان ابرام العقد الإلكتروني فهنا يكون للقانون الدور في حسم هذه المسألة، وبالتالي فإن دخول المستند الإلكتروني الى نظام معالجة معلومات خارج سيطرة الموقع، فإن تم الاتفاق على نظام معالجة معين فإن زمان ابرام العقد الإلكتروني يكون هو زمان دخول ذلك النظام، وذلك استناداً لنص المادة 20 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية<sup>(30)</sup>.

### الفرع الثاني- مكان ابرام العقد الإلكتروني

ان لموضوع تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني اهمية خاصة بالنظر لتعلق المسألة بطبيعة الوسط الإلكتروني من ناحية وبالصفة الدولية الغالبة على التعاملات التجارية من ناحية اخرى، مما يترتب على ذلك نتائج قانونية مهمة كعرفة المحكمة المختصة مكانياً في حالة وجود اي نزاع عن العقد والقانون الواجب التطبيق في حالة التنازع الدولي بين القوانين , ويثير تحديد مكان ابرام العقد الإلكتروني صعوبة خاصة وذلك لصعوبة تحديد مكان ارسال واستقبال الرسالة لأنها تتم عبر فضاء الكتروني، وبالتالي يثور التساؤل حول مكان انعقاد العقد هل هو مكان اقامة الموجب ام المكان الذي استلم فيه الموجب القبول او مكان نظام معالجة المعلومات؟<sup>(31)</sup>

(26) د. محمد فواز المطالقة - المرجع السابق، صفحة 71

(27) د. خالد مموح ابراهيم - المرجع السابق، صفحة 300

(28) وذلك استناداً لنص المادة 1/19 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، والتي نصت على أنه: (إذا طلب الموقع من المرسل اليه بموجب مستند الكتروني اعلامه بتسلم ذلك المستند او كان متفقاً معه على ذلك فإن قيام المرسل اليه بإعلام الموقع بالوسائل الإلكترونية او بأية وسيلة أخرى او قيامه بأي تصرف او اجراء يشير الى انه تسلم المستند يعد استجابة لذلك الطلب او الاتفاق).

(29) وذلك استناداً للفقرة (2و3) من المادة من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، والتي نصت على أنه: (ثانياً اذا علق الموقع اثر المستند الإلكتروني على تسلمه اشعار من المرسل اليه بالتسلم فيعد المستند غير متسلم لحين تسلم الاشعار. ثالثاً اذا طلب الموقع من المرسل اليه اشعاراً بتسلم المستند الإلكتروني ولم يحدد اجلا لذلك ولم يعلق اثر المستند على تسلمه ذلك الاشعار فله في حالة عدم تسلم الاشعار خلال مدة معقولة ان يطلب من المرسل اليه ارسال الاشعار خلال مدة محددة، وبخلاف ذلك يكون المستند قابلاً للإلغاء).

(30) والتي نصت على أنه: (أولاً: تعد المستندات الإلكترونية مرسله، من وقت دخولها نظام معالجة معلومات لا يخضع لسيطرة الموقع او الشخص الذي ارسلها نيابة عنه مالم يتفق الموقع والمرسل اليه على غير ذلك. ثانياً: إذا كان المرسل اليه قد حدد نظاماً لمعالجة المعلومات لتسلم المستندات فتعد متسلمة عند دخولها ذلك النظام، فإذا ارسلت الى نظام غير الذي تم تحديده فيعد ارسالها قد تم منذ قيام المرسل اليه بإعادتها الى النظام المحدد منه لتسلم المعلومات. ثالثاً: إذا لم يحدد المرسل اليه نظاماً لمعالجة معلومات لتسلم المستندات الإلكترونية فيعد وقت تسلمها هو وقت دخولها لأي نظام لمعالجة المعلومات تابع للمرسل اليه). وتجدر الملاحظة الى أن وقت ومكان الارسال و الاستلام).

ويرى بعض الفقه إلى أن النصوص الخاصة بتحديد زمان ومكان ابرام العقد التجاري الإلكتروني محل نظر لان هذا الحل ليس حاسماً في حل المنازعات الخاصة بتنازع القوانين والاختصاص القضائي. لتفاصيل أكثر راجع: الدكتور عبد الفتاح بيومي حجازي، مقدمة في التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول، شرح قانون المبادلات الإلكترونية التونسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، صفحة 224-225.

(31) بلقاسم حامدي – ابرام العقد الإلكتروني – اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم القانونية – تخصص قانون الاعمال جامعة الحاج لخضر

للإجابة عن هذا السؤال نقول: إن معظم القوانين المختصة بالمعلومات والتجارة الإلكترونية قد وضعت أحكاماً خاصة بتحديد مكان إرسال وتسليم رسائل البيانات باعتبارها وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة لأبداء الإيجاب أو القبول لإنشاء التزام تعاقدي. ولغرض تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني نتعرض للنظريات الفقهية في هذا المجال ثم نتعرض لموقف قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية حول هذه المسألة من خلال نقطتين نتناولهما بالبحث تباعاً:

### أولاً- النظريات الفقهية

اختلف الفقه بصدد مسألة تحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني وذهب البعض الى الاخذ بالنظرية الاحادية التي لا تفصل ما بين الزمان والمكان وذهب البعض الاخر الى النظرية الازدواجية الى وجوب فصل زمان انعقاد العقد عن مكانه؛ إذ إن العقد ليس الا محض فكرة افتراضية لا وجود له في الواقع ككائن مستقل متميز له زمان ومكان واحد فالإرادتان المتوافقتان ليستا شيئاً اخر عن الارادتين غير المتوافقتين، فلا ينشأ عنهما كائن يتولى توليد الالتزامات، واذا قيل ان العقد هو نفسه الارادتان المتوافقتان، لقلنا: ان الالتزام لا ينشأ عن الارادتين سوياً وانما ينشأ عن ارادة واحدة مضافاً اليها الركن المادي<sup>(32)</sup> وان النظريات الثنائية تمثل الاتجاه الحديث في معالجة مسألة تحديد مكان انعقاد العقد في العالم المادي، ويعتمد هذا الاتجاه الحديث على احكام القضاء الفرنسي الذي يوصف بانه قضاء ذو طابع واقعي ويفصل بين مسألة زمان انعقاد العقد ومسألة مكان انعقاده على اساس انه لا يجوز اجبار المتعاقد الذي لم يصدر عنه الإيجاب الى التقاضي بعيداً عن محل اقامته<sup>(33)</sup>.

غير أن الواقع قد فرض على محكمة النقض الفرنسية لاعتبارات عملية الا تخضع مسألة مكان انعقاد العقد الى وقت انعقاده، فرأت محكمة النقض ان من الافضل قبول اختصاص محكمة محل الإقامة حيث يمارس المستخدم عمله.

ناقلة القول بأن العقد الإلكتروني ينعقد في المكان الذي يصدر فيه القبول الإلكتروني، فإذا استخدم القابل رسالة البيانات للتعبير عن قبوله، فهنا ينعقد العقد في المكان الذي ارسلت منه الرسالة المتضمنة للقبول وهو مكان القابل.

### ثانياً- مكان انعقاد العقد الإلكتروني وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية

ان معظم قوانين المعاملات والتجارة الإلكترونية لم تتضمن أحكاماً وقواعد خاصة بتحديد مكان انعقاد العقد الإلكتروني بذاته<sup>(34)</sup>، لكنها وضعت قواعد خاصة بتحديد مكان ارسال واستلام رسالة البيانات باعتبارها وسيلة للتعبير عن الإرادة<sup>(35)</sup>، وهو ذات المسلك الذي سلكه المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية.

ولقد بينت المادة 21 من هذا القانون مكان انعقاد العقد الإلكتروني<sup>(36)</sup> فجعلت الأصل للاتفاق فإن لم يكن هناك اتفاق بين المتعاقدين فالمكان الذي يقع فيه مقر عمل الموقع، فإن لم يكن لديه مقر عمل فيحل محل الإقامة بديلاً عن مقر العمل، وفي حال تعدد مقر العمل فيؤخذ بمقر العمل الرئيسي، فإن كان هناك اكثر من مقر عمل رئيسي فيؤخذ بمقر العمل الأوثق صلة بالمعاملة.

(32) المحامية مروه ابو العلا / تحديد مكان و زمان انعقاد العقد في مجلس العقد الحكمي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي: [www.mohamah.net](http://www.mohamah.net)

(33) أماني رحيم احمد، التراضي في العقود الإلكترونية، عمان، دار وائل، ط 2006 صفحة 202

(34) ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة 15 من القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية (اليونسيترال) 1996، والتي نصت على أنه: (ما لم يتفق المنشئ والمرسل اليه على غير ذلك يعتبر ان رسالة البيانات ارسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المنشئ ويعتبر انها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل اليه، لاغراض هذه الفقرة: -

-اذا كان للمنشئ أو المرسل اليه اكثر من مقر عمل واحد، كان مقر العمل هو المقر الذي له اوثق علاقة بالمعاملة المعنية، او مقر العمل الرئيسي اذا لم توجد مثل تلك المعاملة.

-اذا لم يكن للمنشئ أو المرسل اليه مقر عمل، يشار من ثم الى محل اقامته المعتاد).

وكذلك وينفس المعنى ذهب قانون المبادلات والتجارة الإلكتروني التونسي رقم 83 لسنة 2000، وسار بنفس اتجاه القانون النموذجي قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية رقم 5 لسنة 2018 لمملكة البحرين، في الفقرة (ج) من المادة (16) والمادة 17 أيضاً. كما تبني قانون المعاملات الإلكترونية الاردني رقم 85 لسنة 2001 في المادة (18) نفس اتجاه القانون النموذجي (اليونسيترال).

(35) للتعرف الى موقف الفونين وآراء الفقهاء راجع: بلقاسم حامدي، المرجع السابق صفحة 121

(36) والتي نصت على أنه: (اولاً تعد المستندات الإلكترونية قد ارسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل الموقع وانها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل اليه واذا لم يكن لأي منهما مقر عمل يعد محل الإقامة مقراً للعمل ما لم يكن الموقع والمرسل اليه قد اتفقا على غير ذلك ثانياً اذا كان للموقع أو المرسل اليه اكثر من مقر عمل فيعد المقر الاقرب صلة بالمعاملة هو مكان الارسال او التسلم وعند تعذر التحديد يعد مقر العمل الرئيس هو مكان الارسال او التسلم).



## المبحث الثاني- القانون الواجب التطبيق في عقود التجارة الإلكترونية

بعد ان تناولنا في المبحث الأول من هذا البحث تحديد لحظة انعقاد العقد التجاري التقليدي والإلكتروني وسلطانا الضوء على موقف المشرع في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على القانون الواجب التطبيق في عقود التجارة الإلكترونية بعد علمنا أن قانون التوقيع الإلكتروني لم يوضح موقفه حول القانون الواجب التطبيق إن كان مكان انعقاد العقد هو في خارج العراق، لذا فلا مناص من الرجوع الى القواعد العامة التي تحكم القانون الواجب التطبيق على العقود التي تبرم خارج العراق وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، سيكون المطلب الأول موسوماً بعنوان: إرادة المتعاقدين وأثرها على تحديد القانون الواجب التطبيق الذي يحكم العقود الإلكترونية. أما المطلب الثاني فسوف يكون بعنوان: المعايير المعتمدة لحل مشكلة تنازع القوانين في العقود الإلكترونية، وكما يلي:

## المطلب الأول- إرادة المتعاقدين وأثرها على تحديد القانون الواجب التطبيق الذي يحكم العقود الإلكترونية

لسلطان الإرادة دوراً كبيراً في اختيار القانون الواجب التطبيق، فـالأفراد في العقود التي تستطيع ارادتهم ان تحدد مكان ابرامها الحرية المطلقة في ذلك الاختيار، هذه الحرية مستمدة من نص القانون – وهو ما سوف نراه بعد قليل-. نفهم من ذلك إن هناك عقود أخرى لا يمكن للإرادة ان تلعب دوراً فيها وتتمثل هذه العقود بما لا يخرج عن اطار البحث بما يلي:

1. العقود التي تستلزم القوانين أن تبرم وفقاً لشكلية معينة، إذ تكون هذه العقود محكومة بقاعدة خضوع العقد لمحل ابرامه<sup>(37)</sup>، وذلك استناداً للمادة 26 من القانون المدني العراقي.
2. العقود الواردة على العقار، والعقود المكسبة للحق العيني على المنقول، إذ تخضع الى قانون موقع المال<sup>(38)</sup>.
3. العقود العينية<sup>(39)</sup> التي لا تتعد الا بالقبض والتسليم<sup>(40)</sup> ومنها الرهن التجاري المقرر في المادة 186 من القانون التجاري.
4. ما يتعلق بركن الرضا في العقد إذ أن الأهلية تخضع لقانون جنسية المتعاقد وذلك استناداً للمادة 1/18 من القانون المدني العراقي.

وما عدا تلك العقود التجارية فإن للإرادة دوراً حاسماً في اختيار القانون الواجب التطبيق، استناداً للمادة 1/25 من القانون المدني العراقي، سواء كانت الإرادة صريحة أم ضمنية.

وعلى هذا النهج سار المشرع في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية حيث اعلى من مبدأ سلطان الإرادة واعتبر الأصل في تحديد مكان ابرام العقد الإلكتروني يحدد تبعاً لإرادة المتعاقدين، حيث نصت الفقرة أولاً من المادة 21 منه على أنه: " اولا تعد المستندات الالكترونية قد ارسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل الموقع وانها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل اليه واذ لم يكن لأي منهما مقر عمل يعد محل الاقامة مقراً للعمل ما لم يكن الموقع والمرسل اليه قد اتفقا على غير ذلك".

## المطلب الثاني- المعايير المعتمدة لحل مشكلة تنازع القوانين في العقود الإلكترونية

بتحليل نصوص القانون المدني العراقي وقانون التوقيع الإلكتروني نقول إن الإرادة قد اعتد بها المشرع في المقام الأول، فالمادة 1/25 من القانون المدني العراقي قد جعلت إرادة المتعاقدين هي الأصل في حل مشكلة تنازع القوانين في الالتزامات العقدية، وكذلك

(37) لتفاصيل أكثر، راجع الدكتور عباس العبودي، تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015، صفحة 183. وراجع أيضاً الدكتور عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، القانون الدولي الخاص، مكتبة السنهوري بيروت، 2015، صفحة 296. وراجع أيضاً الدكتور غالب علي الداودي والدكتور حسين محمد الهداوي، القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني، المكتبة القانونية، بغداد، دون تاريخ، صفحة 151.

(38) لتفاصيل أكثر، راجع الدكتور عباس العبودي، المرجع السابق، صفحة 183. وراجع أيضاً الدكتور عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، المرجع السابق، صفحة 296. وراجع أيضاً الدكتور غالب علي الداودي والدكتور حسين محمد الهداوي، المرجع السابق، صفحة 151.

(39) تتمثل هذه العقود بعقد هبة المنقول استناداً لنص المادة 1/603 من القانون المدني العراقي التي نصت على أنه: (لا تتم الهبة في المنقول الا بالقبض...) والقرض وفقاً للمادة 1/686 من القانون المدني والتي نصت على أنه: (يملك المستقرض العين المقترضة بالقبض ويثبت في نمته مثلها) والعارية وذلك استناداً للمادة 847 من القانون المدني حيث نصت على أنه: (... ولا تتم الاعارة الا بالقبض). والوديعة وذلك استناداً للمادة 951 من القانون المدني والتي نصت على أنه: (الإيداع عقد به يحيل المالك او من يقوم مقامه حفظ ماله الى آخر ولا يتم الا بالقبض). والرهن الحيازي وفقاً للمادة 1/1322 من القانون المدني حيث نصت على أنه: (يشترط اتمام الرهن الحيازي ولزومه على الراهن ان يقبض المرتهن المرهون).

(40) لتفاصيل أكثر، راجع الدكتور عباس العبودي، المرجع السابق، صفحة 183. وراجع أيضاً الدكتور غالب علي الداودي والدكتور حسين محمد الهداوي، المرجع السابق، صفحة 150.

الحال للفقرة أولاً من المادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، سواء كانت تلك الإرادة صريحة بإدراج القانون الواجب التطبيق في بند من بنود العقد الإلكتروني أم كانت ضمنية يمكن استخلاصها من ظروف التعاقد<sup>(41)</sup>.

أما المعايير الأخرى التي تم اعتمادها استناداً لنصوص المادة 1/25 من القانون المدني والمادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني فتتمثل بما يلي:

1. قانون الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً: وهو ما قضت به المادة 1/25 من القانون المدني العراقي، ويفهم أيضاً من نص المادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، والفقرة الأولى من هذه المادة بينت أن مقر عمل الموقع بالنسبة للمرسل والمرسل إليه هو المعتمد، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق فإن كان كلاهما في العراق فيكون القانون العراقي هو الواجب التطبيق، على أن هناك مشكلة تثار فيما لو كان الموجب في دولة والقابل في دولة أخرى فأي من القانونين سوف يكون هو الواجب التطبيق؟ وبالتالي كان الاجدر بالمشرع حل هذه المسألة.

أما الفقرة الثانية من هذه المادة -المادة 21- فقد بينت بأن مقر العمل الأقرب صلة بالمعاملة هو المعتمد فيما لو كان للمرسل والمرسل إليه عدة مقرات للعمل، فإن تعذر ذلك التحديد فيتم اعتماد مقر العمل الرئيسي. ولغرض شرح الفقرة الثانية من المادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية نصرت المثل الآتي: لو إن المرسل لديه عدة مقرات عمل احدها في العراق والثاني في سوريا والثالث في لبنان فإن مقر العمل الأقرب صلة بالمعاملة أو العقد هو الذي يطبق قانونه ولنفرض لبنان، فإن تعذر ذلك فيتم اعتماد موقع العمل الرئيسي فلو كان مثلاً في العراق فيكون القانون العراقي هو الواجب التطبيق.

2. قانون بلد إبرام العقد: وهو ما نصت عليه المادة 1/25 من القانون المدني العراقي، على أن هذا المعيار لم يعتمد في قانون التجارة الإلكترونية.

3. قانون محل إقامة المرسل والمرسل إليه: وهو ما قضت به الفقرة الأولى من المادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية.

### رأياً في مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق

لغرض عدم الوقوع في مشكلة تنازع القوانين ما بين قانون الموجب والقابل إن كان أحدهما في العراق والآخر في دولة أخرى، إضافة إلى أن قانون التوقيع الإلكتروني لم يبين موقفه فيما يخص المادة 25 من القانون المدني العراقي فهل نسختها المادة 21 أم يتم اللجوء إليها فيما لو كان هناك عنصر أجنبي قد شاب العلاقة القانونية؟ وعليه نقترح ان يتم إضافة فقرة ثالثة الى قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 من خلال إضافة فقرة ثالثة له وكما يلي:

(ثالثاً- القانون العراقي هو الواجب التطبيق إن كان العقد قد أبرم في العراق او كان واجب التنفيذ فيه أو كان العراق هو الموطن المشترك للمتعاقدين أو أحدهما أو كان العراق مقراً لعمله).

**الخاتمة:** توصلنا في هذا البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نعالجها تباعاً وكما يلي:

### أولاً- الاستنتاجات

1. يعد التعاقد الإلكتروني اهم وسيلة من وسائل ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية، ولهذا السبب جاءت القوانين الحديثة المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية بصفة عامة، الى وضع نظام قانوني لتنظيم هذا النوع من التعاقد، وقد سار المشرع العراقي على خطى تلك القوانين.
2. يتسم التعاقد الإلكتروني بأنه تعاقد عابر الحدود بفضل اعتماده على مختلف تقنيات الاتصال الحديثة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، وبهذه الصورة تجعل التعاقد القائم في ظله لا تجسد الالتقاء الفعلي والمادي للمتعاقدين.
3. بينا في هذا البحث موقف المشرع العراقي فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق وزمان ومكان إبرام العقد التجاري الإلكتروني فيما يخص العقود الإلكترونية التي لا تختلف عن العقود العادية من حيث ركن المحل والسبب بل حتى التراضي إلا إن الأخير يختلف فقط في وسيلة التعبير عن الإرادة إذ يجب ان يكون العقد إلكتروني وإلا فإن احكام قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 هي التي تسري.

(41) لتفاصيل أكثر، راجع الدكتور عباس العبودي، المرجع السابق، صفحة 184-185، وراجع أيضاً الدكتور عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، المرجع السابق، صفحة 297-298، وراجع أيضاً الدكتور غالب علي الداوودي والدكتور حسين محمد الهداوي، المرجع السابق، صفحة 153.

4. أعطى المشرع العراقي للعقود الإلكترونية حجية السند العادي في الإثبات ولكنه اشترط عده شروط لاعتبار الاولى ذات حجية وقد نصت عليها المادة 13 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وقد ذكرنا ذلك عند التعرض الى تمييز العقد التجاري الإلكتروني عن العقد التجاري التقليدي.

لم يبين المشرع العراقي طبيعة العقد الإلكتروني كونه عقد وطني وبالتالي تطبيق القانون العراقي أم دولي وبالتالي بحثنا عن القانون الواجب التطبيق الذي قد يجلب ايضاً الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأجنبية.

#### التوصيات

- 1- نوصي المشرع العراقي بتحديد الطبيعة القانونية للعقود الإلكترونية من اجل تحديد الاختصاص القضائي والتشريعي.
- 2- استكمالاً للنقطة الثانية نقول إنه كان لزاماً على المشرع العراقي ولغرض عدم الوقوع في إشكالية تحديد القانون الواجب التطبيق أن يجعل القانون العراقي هو الواجب التطبيق فيما لو كان هناك صلة بينه وبين العقد الإلكتروني، سواء كانت هذه الصلة هي الموطن المشترك للمتعاقدين أو احدهما أو مكان ابرام العقد أو تنفيذه، أما أن يقتبس نص المادة 21 من المادة 15 من قانون الأونسيترال النموذجي دون أي تعديل على نص المادة فذلك القانون قد حاول ان يوفق بين نظريات تحديد لحظة انعقاد العقد، خصوصاً وأن المشرع العراقي قد اخذ بنظرية وصول القبول والعلم به في ذات الوقت واعتبر وصول القبول قرينة على العلم به وبالتالي سوف تثار مشكلة مقر عمل او محل إقامة المرسل والموقع ما بين النظريتين.
- 3- نقترح أن يتم تعديل نص المادة 21 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 من خلال إضافة فقرة ثالثة له وكما يلي:

(ثالثاً- القانون العراقي هو الواجب التطبيق إن كان العقد قد ابرم في العراق او كان واجب التنفيذ فيه أو كان العراق هو الموطن المشترك للمتعاقدين أو أحدهما أو كان العراق مقراً لعمله).

#### قائمة المصادر

##### أولاً- الكتب

1. أمانج رحيم احمد، التراضي في العقود الإلكترونية، دار وائل، عمان، 2006.
2. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015.
3. خالد ممدوح ابراهيم، ابرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
4. سمير عبد السميع الاودن، العقد الإلكتروني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
5. عباس العبودي، تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015.
6. عباس العبودي، شرح أحكام قانون الإثبات، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017.
7. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار الجامعات المصرية 1952.
8. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، القانون الدولي الخاص، مكتبة السنهوري بيروت، 2015.
9. عبد الفتاح بيومي حجازي، مقدمة في التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول، شرح قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.
10. عدنان غسان برانيو، ابحاث في القانون وتقنية المعلومات، شعاع للنشر والعلوم، سورية/ حلب الطبعة الأولى 2007.
11. غالب علي الداوودي والدكتور حسين محمد الهداوي، القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني، المكتبة القانونية، بغداد، دون تاريخ.
12. مالك دوهان الحسن، شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الالتزام، مطبعة الجامعة، بغداد، 1973.
13. محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
14. محمود عبد الرحيم شريفات، التراضي في التعاقد عبر الانترنت (دراسة مقارنة) دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

### ثانياً الرسائل والأطاريح

15. بلقاسم حامدي، ابرام العقد الالكتروني، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون الاعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015 .
16. نواف محمد مفلح الذيابات، الالتزام بالتبصير في العقود الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط 2013.
17. نور الهدى مرزوق، التراضي في العقود الإلكترونية، رسالة ماجستير فرع المسؤولية المهنية، جامعة مولود معمري تبزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢ .

### ثالثاً- البحوث

18. الدكتورة حورية لشهب، النظام القانوني للعقود التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، نوفمبر، 2007.
19. الدكتور لورنس محمد عبيدات، والدكتور محمد فواز مطالقة، العقود الالكترونية والبيئة الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المقالة 4، المجلد 20، العدد 2، 2018.
20. نجلاء عبد حسن وعبد الرسول عبد الرضا، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، مجلة جامعة بابل/العلوم الإنسانية/المجلد 21/العدد 2، 2013.

### رابعاً- القوانين والاتفاقيات

- اتفاقية فينا للبيوع الدولية لسنة 1986.
- قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية 1996.
- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951.
- قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012.

### ثانياً: مواقع الانترنت

1. <https://dip.duba.gov.ae>
2. [www.legalaffair.gov.bh](http://www.legalaffair.gov.bh)
3. [www.uncitral.un.org](http://www.uncitral.un.org)
4. [www.mohamah.net](http://www.mohamah.net)